الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس : السيدة إسبينوسا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)*

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)*

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

* قررت اللجنة النظر في البندين معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.27
19 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/51/3 (الجزآن الأول والثاني)، A/51/18 (الملحق رقم ١٨)، A/51/90، 301، 427، 430، 435، A/51/462-S/1996/831 و A/51/541)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/51/392، 414، A/51/532-S/1996/864)

١ - السيد عمور (تونس): تناول البند ١٠٨ من جدول الأعمال، وقال إن حكومته تحرص دائما في سياستها الخارجية على تقديم المساعدة لأولئك الذين يحاربون العنصرية. فعلى الصعيد الوطني، ووفقا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمد تشريع يحرم تعريفات الجنسية التي تتأسس على معايير عنصرية أو دينية، وتجرم التحريض على الكراهية العنصرية. وقال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على التوعية كأداة لنشر مبادئ المساواة وعدم التمييز.

٢ - وأضاف أن تونس تشعر بقلق بالغ إزاء عودة العنصرية والتعصب الى الظهور في كافة أنحاء العالم، وبخاصة ضد العمال المهاجرين والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، على النحو الذي يؤكده تقرير المقرر الخاص (A/51/301)، الذي يشير الى الارتباط بين العنصرية وأزمة الهجرة التي تسود العالم بأسره حاليا. كما أشار الى أن تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في نشر أيديولوجيات العنصرية وتدنيس أماكن العبادة هو أمر يبعث على الإنزعاج الشديد.

٣ - وأكد أن المجتمع الدولي يجب أن يضطلع بدور أعظم في محاربة العنصرية. ووصولا الى تلك الغاية لا بد من تنفيذ برنامج عمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وقال إن وفد بلده يؤيد أيضا عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من الأشكال المعاصرة الأخرى للتعصب.

٤ - وانتقل الى البند ١٠٩ من جدول الأعمال، وقال إن تونس تظل ملتزمة بتمتع جميع الشعوب بحق تقرير المصير. وأضاف أن الشعب الفلسطيني لا يزال، رغم ذلك، محروما من التمتع بذلك الحق. فسياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد نسفت الآمال التي تولدت عن عملية السلام. واختتم كلمته بقوله إنه إذا ما أريد إقرار السلام في المنطقة، فإن اسرائيل لا بد وأن تحترم ما عليها من التزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبمقتضى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأن تنسحب من الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٥ - السيدة فريتشه (ليختنشتاين): تناولت البند ١٠٩ من جدول الأعمال، وقالت إنه عندما أصبح بلدها عضوا قبل ست سنوات، كانت المرحلة الأولى من إقرار الحق في تقرير المصير، وهي تحقيق الاستقلال للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، قد اكتملت تقريبا. ومنذ ذلك الحين، تطور مفهوم حق تقرير

المصير، حيث صارت الأقليات تطلب قدرا أكبر من الحكم الذاتي داخل الدول القومية التي توجد فيها. وأشارت الى حدوث العديد من النزاعات بسبب عدم وجود قنوات في الدولة الأم يمكن من خلالها أن تؤكد الأقليات هوياتها المتميزة. وكثيرا ما رأت تلك الأقليات في الانفصال الحل الوحيد المتاح لها، حتى وإن كان من المرجح أن تقاوم الدولة الأم هذا الخيار - بقوة السلاح، إذا ما استدعت الضرورة ذلك. وحاليا، تُدعى الأمم المتحدة الى معالجة نزاعات داخلية أكثر كثيرا مما تُدعى لمعالجة حروب بين دول، مثلما الحال عليه من قبل. وقالت إن وفدها يعتقد أن تمتع الأقليات بقدر ما من تقرير المصير أمر بالغ الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين.

٦ - ومضت تقول إن مبادرة ليختنشتاين، التي طرحها رئيس الدولة، الأمير هانز - آدم الثاني، عام ١٩٩١ في بيانه أمام الجمعية العامة، تهدف الى نزع فتيل التوترات التي يمكن أن تؤدي الى نشوب نزاعات، وذلك من خلال منح المجتمعات المحلية المتميزة التي تعيش داخل الدول القومية درجات متصاعدة من الحكم الذاتي، تتراوح بين الإدارة الذاتية المحدودة والحكم الذاتي الداخلي. وأوضحت أنه في حين أن هذه الترتيبات هي في جوهرها أمور ترجع الى فرادى المجتمعات المحلية وحكومات الدول التي يعيشون فيها، فإن المبادرة تقترح إطارا إجرائيا لتوفير المساعدة الخارجية إذا ما كانت هناك حاجة لذلك.

٧ - واستطردت تقول إنه يجري حاليا تطوير مبارة ليختنشتاين من خلال برنامج للبحوث أنشئ في مدرسة وودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية التابعة لجامعة برنستون بمنحة مقدمة من الإمارة بمناسبة ذكرى مرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وفي إطار هذا البرنامج، عقد مؤخرا مؤتمران دوليان عن موضوع تقرير المصير (A/50/492). وسينشر قريبا كتاب يتضمن أوراق المؤتمرين. ومن المزمع عقد مؤتمر ثالث في النصف الثاني من عام ١٩٩٧. وقالت إن الدول الأعضاء مدعوة الى المشاركة في المؤتمر. واختتمت كلمتها بقولها إنه في حين تم إنجاز الكثير، فإن العمل الدائر في جامعة برنستون لن يثمر إلا إذا كانت الدول على استعداد للاستفادة من المقترحات العملية المطروحة من خلال مبادرة ليختنشتاين. فإذا ما فعلت ذلك، فإنها ستسهم إسهاما هائلا في إقامة عالم أكثر أمنا، وأكثر عدلا، وأكثر سلاما.

٨ - السيد ماتناي (إسرائيل): تناول البند ١٠٨ من جدول الأعمال، وقال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري هو هدف يحظى بمكانة خاصة عند حكومته، حيث كان الشعب اليهودي، على مر القرون، ضحية لكراهية عنصرية لا مثيل لها، وهو ما وصل الى ذروته بحملات الإبادة الجماعية النازية لليهود. وقال إن المجتمع الدولي لا بد وأن يعي الدرس المستمد من هذا الفصل الأسود في تاريخه. وقال إن وفد بلده يرحب بما أولاه المقرر الخاص المعني بالعنصرية في تقريره (A/51/301) من اهتمام الى معاداة السامية بصفة خاصة، والى إنكار الإبادة الجماعية لليهود بصفة خاصة.

٩ - واستطرد يقول إن من المفارقات أنه في الوقت الذي كثيرا ما يرتبط فيه العالم في "قرية عالمية"، فإن ظاهرة النزعات القبلية أصبحت أكثر انتشارا عن ذي قبل. وقال إن المجتمع الدولي لا بد وأن يتخذ تدابير لمحاربة ذلك التهديد. وأوضح أن إعلان الاستقلال الإسرائيلي أكد بوضوح وجوب تمتع جميع

المواطنين بحقوق اجتماعية وسياسية متساوية، في حين حظرت التشريعات على الأحزاب التي تتبنى أيديولوجيا عنصرية أن تسعى الى الحصول على عضوية الكنيست (البرلمان الإسرائيلي). وقال إن معاملة حكومته لمواطني إسرائيل من غير اليهود - المسلمون والمسيحيون والدروز وغيرهم - هي معاملة نموذجية.

١٠ - وانتقل الى البند ١٠٩ من جدول الأعمال، وأشار الى أن الأمم المتحدة قد اعترفت بحق الشعب اليهودي في أن يكون له وطن. ومع ذلك، فإن دولة إسرائيل تواجه، منذ تأسيسها، عدوانا وعداء من جانب جيرانها العرب. وقال إن حكومته ملتزمة بالسعي من أجل السلام. وأعرب عن أمله في أن تؤدي المفاوضات الدائرة حاليا مع الفلسطينيين الى إقرار تسوية شاملة وعادلة ودائمة، وأن يعقب ذلك إقرار السلام مع سوريا ولبنان. واضاف أن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني لا بد وأن ينحيا خلافاتهما جانبا، وأن يعملا معا لمحاربة شرور التعصب والعنف والفقر والتركة التي خلفتها عقود من النزاعات والشكوك في المنطقة. غير أنه أشار الى أن أي اتفاق سلام لا بد وأن يضمن أمن جميع مواطني إسرائيل.

١١ - ومضى يقول إنه قد تحقق بالفعل قدر من التقدم نحو السلام. فإجراء انتخابات حرة مؤخرا في المناطق الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي هو خطوة هامة الى الأمام في ذلك الصدد. غير أنه أشار الى إن اتخاذ اللجنة الثالثة قرارات سياسية بشأن قضية فلسطين قد يعرقل إحراز المزيد من التقدم ويعكر الجو الذي تجري فيه المفاوضات. وأضاف أنه يشعر لذلك بالأسف إزاء البيانات التي أدلت بها وفود معينة وذهبت إلى تحميل الحكومة الإسرائيلية الجديدة مسؤولية الانتكاسات الأخيرة في عملية السلام. وأشار إلى أن الانتخابات الإسرائيلية أجريت وسط أعمال عنف إرهابية من قبل أصوليين إسلاميين. واختتم كلمته بقوله إنه في حين قد تفضل الدول المجاورة أن تتفاوض مع النظام السابق، فإنها لا بد وأن تقبل ما اختاره الشعب الإسرائيلي. ثم أن الحكومة الجديدة، على أي حال، ملتزمة بعملية السلام بمثل التزام الحكومة السابقة بها.

١٢ - السيد كرليو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن المجتمع الدولي قد أنجز الكثير في مجال محاربة العنصرية، وبخاصة إنهاء نظام الفصل العنصري، غير أنه ما يزال هناك الكثير مما يجب إنجازه. فنظائع الحرب في البوسنة والهرسك قد بينت كأوضح ما يكون العواقب المأساوية للتمييز والتعصب، التي أدت في منطقته إلى التطهير العرقي.

١٣ - واستطرد يقول إنه في حين سنت دول عديدة قوانين تجرم التمييز العنصري، فإن التشريعات وحدها لم تكن كافية للقضاء على العنصرية. فكثيرا ما يكون هناك تباين بين المبادئ التي تعتنقها البلدان وبين واقع الحياة اليومية. وحيث أن ما من بلد يمكن أن يحارب ظاهرة العنصرية منفردا، فإنه يرحب بالمبادرات الدولية مثل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وقال إن توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري توفر مبادئ توجيهية قيمة للإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني. أما على الصعيد الإقليمي، فقد قال إنه يود توجيه انتباه اللجنة إلى أعمال اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية

والتعصب، التي أنشأها مجلس أوروبا لتحليل الحالة في الدول الأوروبية واقتراح تدابير للقضاء على تلك الشرور.

١٤ - ومضى يقول إن حكومته، التي تتولى أمر مجتمع متعدد الثقافات، تدرك مدى ضرورة تشجيع التسامح. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى ما تتبعه من سياسات للتمييز التعويضي للفئات الضعيفة، فإنها تعمل على زيادة الوعي بمبادئ التسامح وعدم التمييز من خلال النظام التعليمي. وأضاف أن إسهامات المنظمات غير الحكومية في تلك العملية هي إسهامات لا تقدر بثمن.

١٥ - الرئيس: دعا الأعضاء إلى توجيه أسئلة إلى السيد فال (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان) وإلى السيد غليلي - أهانهانزو (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب).

١٦ - السيد أغري (غانا): تساءل عما إذا كان المقرر الخاص على علم بأي حالات مبلغ عنها للتمييز العنصري أو الجنسي داخل الأمانة العامة أو في منظومة الأمم المتحدة ككل، وما إذا كانت ولايته تتيح له التحقيق في مثل هذه الحالات.

١٧ - السيد زي بوهوا (الصين): أشار إلى أن الفقرة ٢٠ من النسختين الصينية والفرنسية لتقرير المقرر الخاص (A/51/301) تشير بصورة صحيحة إلى تايوان على أنها إقليم صيني، في حين أن النسخة الانكليزية تشير إلى تايوان فحسب. وأعرب عن أمله في تصويب النسخة الإنكليزية وفقا لذلك، وفحص النسخ الأسبانية والروسية والعربية للتأكد مما إذا كان نفس الخطأ قد حدث فيها، وإصدار تصويبات حسب الاقتضاء.

١٨ - السيد رييز رودريغيز (كوبا): توجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد على ما قدمه من معلومات في مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بإمكانية عقد مؤتمر عالمي عن العنصرية. وأشار إلى أن مركز حقوق الإنسان قد وجه مذكرة إلى البعثات الدائمة لجميع الدول الأعضاء في جنيف، وتساءل لماذا لم توجه تلك المذكرة الانتباه إلى الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٠، التي طلبت إلى الأمين العام أن يتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية، بشأن إمكانية عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من الأشكال المعاصرة الأخرى للتعصب. وقال إن العديد من الدول الأعضاء والمنظمات قد أوضحت تأييدها لعقد هذا المؤتمر. وقال إنه سيكون مفيدا للغاية أن تعد الأمانة العامة تقريرا بشأن المشاورات.

١٩ - السيد غليلي - أهانهانزو (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان): أشار إلى السؤال الذي طرحه ممثل غانا، وقال إنه في حين لا تشمل ولايته التمييز الجنسي، فقد كانت لديه أسباب تدعوه في عدد من

المناسبات لأن يشير إلى حالات لهذا النوع من التمييز في تقاريره أو في مناقشاته مع السلطات الوطنية. وأضاف أنه من الواضح أنه توجد حالات للتمييز المضاعف في بعض البلدان، حيث تتعرض مجموعات من النساء للتمييز بسبب الجنس والعنصر أو الدين على حد سواء. وقال إنه لم يبلغ بأي حالات للتمييز داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها الوفد الصيني، قال إنه سيتم لفت انتباه الأمانة العامة إلى الخطأ، وستصدر التصويبات الملائمة.

٢١ - وأعرب عن اتفاقه مع ممثل كوبا في وجوب عقد اجتماع خاص أو مؤتمر بشأن العنصرية. وأضاف أن العنصرية تتخذ أبعادا تبعث على القلق في كافة أنحاء العالم، وأنه يجب على المجتمع الدولي تجميع موارده للتصدي لهذه المشكلة.

٢٢ - السيد فال (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): أشار إلى أن وفودا عديدة قد أعربت بالفعل عن تأييدها لعقد المؤتمر المقترح، وأن أحدا لم يعترض على ذلك، واقترح أن تتخذ الجمعية العامة قرارا في هذه المسألة خلال دورتها الحالية.

٢٣ - السيد أردا (تركيا): تساءل عن الطريقة التي يتبعها المقرر الخاص في جمع المعلومات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ وعما إذا كان ينبغي ترجمة التقارير التي ستدرسها لجنة حقوق الإنسان إلى جميع لغات العمل في الوقت المناسب بحيث تتوفر للجنة في دورتها التالية؛ وعن الأثر الذي سيتركه إعادة تنظيم مركز حقوق الإنسان على إعداد المقرر الخاص للتقارير.

٢٤ - السيد أغري (غانا): طلب إلى المقرر الخاص أن يحدد بوضوح ما إذا كانت ولايته تتيح له التحقيق في التقارير المتعلقة بحدوث تمييز داخل الأمانة العامة، وما إذا كان أبلغ بحوادث من هذا النوع. كما طلب إلى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان أن يقدم إلى اللجنة معلومات إضافية عن إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان.

٢٥ - السيد غليلي أهانهانزو (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان): قال إنه، وفقا للقرارات ذات الصلة، وجه مركز حقوق الإنسان مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية يطلب فيها معلومات عن جميع أشكال التمييز في بلدانها أو مجالات عملها. وللأسف، لم يقدم هذه المعلومات سوى قلة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ومن ثم، يتعطل عمل المقرر الخاص من جراء انعدام المساعدة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية، فضلا عما يعانيه المركز من نقص في الموظفين والموارد المالية. وحث الحكومات والمنظمات غير الحكومية على مساعدته في مهمته، بإرسال المعلومات اللازمة إليه عن طريق مركز حقوق الإنسان.

٢٦ - وأوضح أن المقررين الخاصين ليسوا موظفين دوليين يعملون في مركز حقوق الإنسان. فهم خبراء مستقلون لهم ولاياتهم التي يضطلعون بها بالوسائل المحدودة الموضوعة تحت تصرفهم. فأثناء البعثات الميدانية، على سبيل المثال، لا يحصلون إلا على تكاليف السفر والبدل اليومي، بينما يتحملون شخصيا كل المصروفات الأخرى. وفيما يتعلق باقتراح عقد مؤتمر عالمي عن العنصرية، قال إنه إذا توفرت الأموال اللازمة للمركز، ستجرى مشاورات مع الخبراء الذين يقومون عندئذ بإنجاز البحوث الأولية، قبل عقد اجتماع تحضيري للمؤتمر. وبتلك الطريقة، تتوفر وثائق مفصلة للنظر فيها أثناء المؤتمر.

٢٧ - ومضى يقول إن المقرر الخاص المعني بالعنصرية والتمييز العنصري يقوم، أثناء اضطلاعه بولايته، بالنظر في جميع أشكال التمييز، مثل التمييز ضد النساء والأطفال، ويوضح وجود هذا التمييز في تقاريره، بحيث يمكن للمقررين الخاصين الآخرين الذين يتناولون هذه الأمور أن يستفيدوا من تلك المعلومات. واضاف أنه، أثناء إنجازه لعمله، يطلب إحصاءات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ويقوم عند اللزوم بتوجيه الانتباه إلى حالات التمييز في طائفة واسعة من المجالات ضد مختلف فئات السكان.

٢٨ - السيد فال (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): أشار إلى أن المقرر الخاص أوضح في تقريره (A/51/301) أنه لم يكن من الممكن نقل المذكرات الشفوية إلى الدول الأعضاء في الوقت المناسب لجمع المعلومات اللازمة لإعداد التقرير. فقد وجهت المذكرات الشفوية في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في حين اختتمت دورة لجنة حقوق الإنسان في أواخر نيسان/أبريل. وقال إنه من زاوية الإجراءات والممارسات المعتادة، يشعر أن توجيه المذكرات قد تأخر بأكثر من اللازم. واختتمت المذكرات الشفوية بطلب إرسال المعلومات المذكورة إلى مركز حقوق الإنسان قبل ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. ووجهت مذكرة شفوية ثانية للتذكير بالموعد.

٢٩ - وأضاف أنه نظرا للحالة المالية والمتعلقة بالميزانية البالغة الصعوبة التي تؤثر على خدمات المؤتمرات، فإن الوثائق المقدمة للترجمة بعد موعد نهائي محدد لم يكن من الممكن ترجمتها. وهذا ما حدث مع التقارير الثلاثة المتعلقة بالبعثات الميدانية للمقرر الخاص، التي قدمت للترجمة بعد الموعد النهائي المحدد لها، وبالتالي لم تتم ترجمتها من أجل دورة لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٦. وأوضح أنه تم اتخاذ إجراءات لضمان ترجمة تلك التقارير من أجل الدورة التالية للجنة.

٣٠ - واستطرد يقول إن مسألة عقد مؤتمر عالمي عن العنصرية قد أثيرت في العديد من تقارير المقرر الخاص، ونوقشت في مناسبات عديدة من جانب لجنة حقوق الإنسان. وقال إنه مع إيلاء النظر المستفيض للمسألة، فإن الأمر يتوقف على ما إذا كانت الجمعية العامة ترغب في عقد مثل هذا المؤتمر أم لا. واختتم كلمته في النهاية بقوله إنه يعتقد أنه يمكن أن يكون من المفيد للغاية أن تثار مسألة أثر إعادة التشكيل على عمل كل من مركز حقوق الإنسان والمقرر الخاص، عندما تنظر اللجنة في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان وتدخل في حوار معه.

٣١ - السيدة فو (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها لديه تحفظات هامة على الطريقة التي أعد بها تقرير المقرر الخاص (A/51/301)، وعلى مدى ما يتسم به من دقة فيما يتعلق بالوقائع.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/51/L.14 و L.20)

٣٢ - السيد نافروت (بولندا): تكلم أيضا بالنيابة عن جنوب افريقيا التي اشتركت في تقديم مشروع القرار A/C.3/51/L.14 المتعلق بزيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وقام بعرض مشروع القرار. وقال إن بولندا وجنوب افريقيا تعتقدان أن مشاركتهما في عمل اللجنة التنفيذية ستكون مفيدة للبرنامج، وأعرب عن أمله في أن تؤيد اللجنة الثالثة مشروع القرار.

٣٣ - السيد ويلي (النرويج): عرض مشروع القرار A/C.3/51/L.20 المتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقال إن بلغاريا وكوستاريكا قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار. وأشار إلى كبر عدد مقدمي المشروع، الذين يمثلون جميع المناطق الجغرافية، يعكس الاهتمام العالمي باللاجئين والمشردين والتأييد العالمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقال إن مقدمي مشروع القرار يأملون في أن يعتمد بتوافق الآراء، مثلما كان يحدث في الماضي.

٣٤ - السيد أغري (غانا)، والسيد كرليو (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، والسيد باسنيات (نيبال): قالوا إن وفود بلدانهم ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/C.3/51/L.20.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠